خبر صحفي :

تطلق منظمة الصحة العالمية تقريرها الأخير حول الوصول إلى الخدمات الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة

29 نوفمبر 2016 – غزة – في يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني الذي تم تحديده من قبل الأمم المتحدة منذ عام 1977[1] أطلقت منظمة الصحة العالمية اليوم تقريرها السنوي لعامي 2014 و 2015 في حفل أقامته في غزة من أجل تسليط الضوء على نظام التصاريح والحواجز الاسرائيلية كمعيقات للوصول للخدمات الصحية للمرضى ولسيارات الاسعاف وللطواقم الصحية الفلسطينية. لقد إعتمدت دراسة إعداد تقرير "الحق في الصحة: إجتياز المعيقات للوصول الى الخدمات الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة 2014-2015" على بيانات واردة من الوزارات الفلسطينية ومن مؤسسات صحية غير ربحية وكذلك على مقابلات مع المرضى وعلى دراسات ميدانية.

إمكانية الوصول هي عنصر أساسي من الحق في الصحة. وقد قال الدكتور جيرالد روكنشاوب ممثل منظمة الصحة العالمية في فلسطين أنه من حق أي طفل وأم أن يكونوا سويا عندما يتلقى الطفل علاجا للسرطان ولكن ما زالت هناك معيقات جوهرية أمام ألاف المرضى ومرافقيهم الذين يحاولون السفر لأماكن العلاج. ويستعرض التقرير الذي يتكون من ثمانٍ وأربعين صفحة أيضا أثر الهجمات العنيفة على المرافق الصحية والمرضى والطواقم الصحية خلال فترة التقرير وحالة الوصول إلى الخدمات الصحية في المنطقة "ج" في الضفة الغربية حيث تسيطر إسرائيل على الشؤون الأمنية والمدنية هناك.

تحيل وزارة الصحة الفلسطينية المرضى إلى مرافق صحية خارجية عندما لا تتوفر لهم الإجراءات العلاجية اللازمة في مستشفيات الوزارة. ولقد أصدرت وزارة الصحة الفلسطينية ما مجموعه 162300 تحويلة خلال عامي 2014 و 2015. 86% من إجمالي التحويلات كان إلى مراكز صحية فلسطينية يقع أغلبها في القدس الشرقية حيث لا يتمكن المرضى من الوصول اليها إلا بتصاريح صادرة من إسرائيل. وقد تفضي الإجراءات المعقدة لنظام التصاريح إلى تأخير أو رفض تصاريح المرضى مما قد يضر بصحتهم . كما أن فرض قيود على تصاريح الطواقم الطبية يؤدي إلى اضطراب في تقديم الخدمات الصحية. وكذلك تطلب أجهزة الأمن الإسرائيلية بعض المرضى لمقابلات أمنية وترفض تصاريحهم لأسباب أمنية بحسب السلطات الإسرائيلية.

لقد إزداد رفض وتأخير تصاريح المرضى من سكان قطاع غزة بشكل ملحوظ في ضوء القيود الناتجة عن إجراءات أمنية معقدة منذ عام 2012 وخاصة في العامين الأخيرين. وقد تضاعف عدد المرضى الذين يتقدمون للتصاريح للمرور من خلال حاجز إيرز ووصل إلى 21899 طلباً للتصاريحفي عام 2015 ولكن نسبة الموافقة على هذه الطلبات تقلصت بشكل مطرد فتم الموافقة على 92.5% من الطلبات في عام 2012 وتقلصت إلى 88.7% في عام 2013 ثم إلى 82.4% في عام 2014 ثم انخفضت إلى 77.5% عام 2015. ومنذ بداية عام 2016 ازدادت أوضاع مرضى غزة الذين يحتاجون التصاريح سوءاً بالتدريج وتدنت نسبة الموافقة إلى 44.% من مجموع الطلبات.

لقد حد إغلاق معبر رفح بين قطاع غزة ومصر منذ شهر يوليو 2013 من عدد المرضى الذين تمكنوا من الخروج للعلاج في مصر وفي عام 2014 بلغ عدد المرضى الذين غادروا 3117 مريضاً في حين انخفض العدد الى أقل من النصف في 2015 بسبب إغلاق الحدود.

كما أن نسبة الموافقة على تصاريح المرضى في الضفة الغربية انخفضت أيضا من 79.4% في 2013 إلى 77.3% في 2014 ولكنها ارتفعت إلى 83.1% في 2015 وذلك بعد أن ألغت السلطات الإسرائيلية التصاريح لفئات الرجال الذين يبلغون 55 والنساء اللاتي يبلغن 50 عاما.

وقال السيد روبرت بيبر منسق الأمم المتحدة لشئون المساعدات الإنسانية والتنمية في حفل إطلاق التقرير "إنها حرية الحركة في أبسط صورها، وهي الحق في الوصول، وتحديداً الوصول للخدمات الصحية المنقذة لحياتك أو حياة والديك كبار السن أو ربما طفلك الرضيع". وأضاف"يجب أن يملأنا الفزع من فكرة وجود السياج والجدار ورجل الأمن والموظف البيروقراطي التي تحول بينك وبين الخدمات المنقذة للحياة"

وأكدت منظمة الصحة العالمية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون على أهمية الحشد والمناصرة لضمان الحق في الصحة وحماية حقوق الإنسان. وقد حضر الاحتفال ممثلون عن وزارة الصحة ووزارات فلسطينية أخرى وممثلون عن دول مانحة ومؤسسات إنسانية وصحية وحقوق إنسان.

وقد أوصى التقرير إسرائيل كونها القوة المحتلة التي تتحمل المسؤولية القانونية وكذلك مصر لرفع القيود عن حركة المرضى وتسهيل وصولهم إلى المستشفيات في جميع الأوقات.

---

[1]-تبنت الجمعية العامة للامم المتحدة قرار تقسيم فلسطين (رقم 181 -2) في 29 نوفمبرعام 1947 والذي أتاح اقامة دولة يهودية ودولة عربية على أرض فلسطين على أن تكون القدس منفصلة تحت نظام دولي